

Distr.: General
11 November 2002

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون
البند ١٥٦ من جدول الأعمال

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين

تقرير اللجنة السادسة

المقرر: السيد كريم مدرك (المغرب)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين" في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية ٨٢/٥٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- ٢ - وفي الجلسة العامة ١٩، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية من مكتبها، أن تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة السادسة.
- ٣ - ونظرت اللجنة السادسة في البند في جلساتها من ٢٠ إلى ٢٨، المعقودة في ٢٨ و ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ١ ومن ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وترد آراء الممثلين الذين تحدثوا خلال نظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.6/57/SR.20-28).
- ٤ - وللنظر في البند، كان معروضا على اللجنة تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين^(١).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ وتصويبه (A/57/10 و Corr.1).

٥ - وعرض رئيس لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والخمسين تقرير اللجنة: الفصلان الأول إلى الثالث والفصل الخامس في الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ والفصل الرابع في الجلسة ٢٢، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر؛ والفصول من السادس إلى العاشر في الجلسة ٢٣، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.6/57/SR.20 و 22 و 23).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.6/57/L.27

٦ - عرض ممثل بيرو، في الجلسة ٢٨ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، باسم المكتب، مشروع القرار المعنون "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين" (A/C.6/57/L.27).

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/57/L.27 دون إجراء تصويت.

٨ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلاً لموقفه (انظر A/C.6/57/SR.28).

ثالثاً - توصية اللجنة السادسة

٩ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين^(٢)،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٣)،

وإذ تسلّم بأن من المستصوب إحالة المسائل القانونية ومسائل الصياغة إلى اللجنة السادسة، بما في ذلك المواضيع التي قد تقدم إلى لجنة القانون الدولي لبحثها بشكل أعمق،

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ والتصويب (A/57/10 و Corr.1).

(٣) القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المرفق.

وبأن من المستصوب تمكين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي من تعزيز إسهامهما بقدر أكبر في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه،

وإذ ترغب في زيادة تعزيز التفاعل بين اللجنة السادسة، بوصفها هيئة تتألف من ممثلين حكوميين، ولجنة القانون الدولي، بوصفها هيئة تتألف من خبراء قانونيين مستقلين، بغية تعزيز الحوار بين الهيئتين،

وإذ تشير إلى الحاجة إلى أن تظل قيد الاستعراض مواضيع القانون الدولي التي قد تكون، بالنظر إلى أهميتها الجديدة أو المتجددة بالنسبة للمجتمع الدولي، ملائمة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، ومن ثم يمكن أن تدرج في برنامج العمل المقبل للجنة القانون الدولي،

وإذ ترحب بعقد الحلقة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي، وتلاحظ مع التقدير التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحلقة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي،

وإذ تشدد على جدوى تنظيم مناقشة تقرير لجنة القانون الدولي في اللجنة السادسة على نحو يوفر الظروف التي تكفل تركيز الاهتمام على كل موضوع من المواضيع الرئيسية التي يتناولها التقرير،

١ - **تحيط علماً** بتقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين^(٢)؛

٢ - **تحيط علماً** بقرار لجنة القانون الدولي، لمواصلة عملها بشأن موضوع "المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي"، حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٨٢/٥٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وتحيط علماً أيضاً بقرارها أن تدرج في برنامج عملها المواضيع التالية: "مسؤولية المنظمات الدولية" و "تقاسم الموارد الطبيعية" و "تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي"^(٤)؛

٣ - **توجه انتباه** الحكومات إلى ما توليه لجنة القانون الدولي من أهمية لاستطلاع آراء الحكومات بشأن مختلف الجوانب التي تنطوي عليها المواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ولا سيما بشأن جميع المسائل المحددة الواردة في الفصل الثالث من تقريرها؛

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ والتصويب (A/57/10 و Corr.1)، الفقرتان ٥١٧ و ٥١٨.

- ٤ - **تكرر دعوها** إلى الحكومات، في سياق الفقرة ٣ لتقديم معلومات إلى لجنة القانون الدولي عن ممارسات الدول بشأن موضوع "الأعمال الانفرادية للدول"؛
- ٥ - **تكرر أيضا دعوها** إلى الحكومات لتقديم أهم التشريعات الوطنية وقرارات المحاكم المحلية وممارسات الدول فيما يتعلق بالحماية الدبلوماسية من أجل مساعدة لجنة القانون الدولي في أعمالها بشأن موضوع "الحماية الدبلوماسية"؛
- ٦ - **توصي** بأن تواصل لجنة القانون الدولي أعمالها بشأن المواضيع المدرجة في برنامجها الحالي، مع مراعاة تعليقات وملاحظات الحكومات، سواء المقدمة خطيا أو المعرب عنها شفويا في المناقشات التي جرت في الجمعية العامة؛
- ٧ - **تدعو** لجنة القانون الدولي إلى مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز فعاليتها وإنتاجيتها؛
- ٨ - **تخطط علما** بالفقرة ٥٢٤ من تقرير لجنة القانون الدولي بخصوص التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات وتشجع اللجنة على مواصلة اتخاذ تدابير من هذا القبيل في دوراتها المقبلة؛
- ٩ - **تخطط علما أيضا** بالفقرة ٥٣٢ من التقرير وتقرر أن تعقد الدورة القادمة للجنة القانون الدولي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٥ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ومن ٧ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٠ - **تشدد على** أن من المستصوب تعزيز الحوار بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة، وفي هذا السياق تشجع، في جملة أمور، عقد مناقشات غير رسمية بين أعضاء اللجنة السادسة وأعضاء لجنة القانون الدولي الذين سيحضرون الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؛
- ١١ - **تطلب** إلى لجنة القانون الدولي أن تواصل إيلاء اهتمام خاص للإشارة في تقريرها السنوي بالنسبة لكل موضوع إلى أي مسائل محددة تكون الآراء التي أعربت عنها الحكومات بشأنها، إما في اللجنة السادسة أو خطيا، ذات أهمية خاصة في تقديم توجيه فعال للجنة القانون الدولي في أعمالها الأخرى؛
- ١٢ - **تطلب أيضا** إلى لجنة القانون الدولي أن تواصل تنفيذ الفقرة (هـ) من المادة ١٦ والفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٦ من نظامها الأساسي من أجل زيادة تعزيز التعاون بين اللجنة وسائر الهيئات المعنية بالقانون الدولي، وازعة في اعتبارها فائدة هذا التعاون؛

- ١٣ - **تلاحظ** أن التشاور مع المنظمات الوطنية وفرادى الخبراء المعنيين بالقانون الدولي يمكن أن يساعد الحكومات في النظر في إمكانية تقديم تعليقات وملاحظات على المشاريع المقدمة من لجنة القانون الدولي وفي صياغة تعليقاتها وملاحظاتها؛
- ١٤ - **تؤكد من جديد** مقرراتها السابقة المتعلقة بالدور الحاسم لشعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة في مساعدة لجنة القانون الدولي؛
- ١٥ - **تؤكد من جديد أيضا** مقرراتها المتعلقة بالمحاضر الموجزة وغيرها من وثائق لجنة القانون الدولي^(٥)؛
- ١٦ - **تعرب عن أملها** في أن يستمر عقد الحلقة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي بالاقتراح مع دورات لجنة القانون الدولي وأن تتاح فرصة حضور تلك الحلقة الدراسية لعدد متزايد من المشتركين، ولا سيما من البلدان النامية، وتناشد الدول أن تواصل تقديم التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للحلقة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي بسبب الحاجة الماسة إليها؛
- ١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يزود الحلقة الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي بالخدمات الكافية، بما في ذلك الترجمة الشفوية، حسب الاقتضاء، وتشجعه على مواصلة النظر في سبل تحسين هيكل الحلقة الدراسية ومضمونها؛
- ١٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يحيل إلى لجنة القانون الدولي، لعنايتها، محاضر المناقشة التي جرت بشأن تقرير اللجنة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، إلى جانب البيانات الخطية التي قد تعممها الوفود مقترنة ببياناتها الشفوية، وأن يعد ويوزع موجزا لمواضيع المناقشة وفقا للممارسة المتبعة؛
- ١٩ - **تطلب** إلى الأمانة العامة أن تعمم على الدول، في أقرب وقت ممكن بعد اختتام دورة لجنة القانون الدولي، الفصل الثاني من تقريرها الذي يشتمل على موجز للأعمال التي تم الاضطلاع بها في تلك الدورة ومشاريع المواد التي اعتمدت، إما بعد القراءة الأولى أو الثانية للجنة؛
- ٢٠ - **توصي** بأن تبدأ المناقشة المتعلقة بتقرير لجنة القانون الدولي في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٥١/٣٢، الفقرة ١٠، و ١١١/٣٧، الفقرة ٥، وجميع القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن التقارير السنوية التي قدمتها لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة.